

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Borsa
DATE:	22-February-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	120,000
TITLE:	Most important aspects of law regulating gas market before reviewing it at State Council
PAGE:	09
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Mohamed Adel

أهم ملامح قانون تنظيم سوق الغاز قبل مراجعته من مجلس الدولة

في السوق، جنباً إلى جنب مع الهيئة المصرية العامة للغاز، سيتم إنشاء هيئات تنظيمية أخرى، كما سيتم السماح لمعاملات الترخيص باستخدام الهيئة التحكيمية للغاز دون تعبير مقابل دفع ثمنها. ويذكر أن مجلس الوزراء وافق على قانون تنظيم الغاز في 28 أكتوبر من العام الماضي، ويخضع حالياً لمراجعة مجلس الدولة.

محمد عادل

في السوق، جنباً إلى جنب مع الهيئة المصرية العامة للغاز، سيتم إنشاء هيئات تنظيمية أخرى، كما سيتم السماح لمعاملات الترخيص باستخدام الهيئة التحكيمية للغاز دون تعبير مقابل دفع ثمنها. ويذكر أن مجلس الوزراء وافق على قانون تنظيم الغاز في 28 أكتوبر من العام الماضي، ويخضع حالياً لمراجعة مجلس الدولة.

في السوق، جنباً إلى جنب مع الهيئة المصرية العامة للغاز، سيتم إنشاء هيئات تنظيمية أخرى، كما سيتم السماح لمعاملات الترخيص باستخدام الهيئة التحكيمية للغاز دون تعبير مقابل دفع ثمنها. ويذكر أن مجلس الوزراء وافق على قانون تنظيم الغاز في 28 أكتوبر من العام الماضي، ويخضع حالياً لمراجعة مجلس الدولة.

في السوق، جنباً إلى جنب مع الهيئة المصرية العامة للغاز، سيتم إنشاء هيئات تنظيمية أخرى، كما سيتم السماح لمعاملات الترخيص باستخدام الهيئة التحكيمية للغاز دون تعبير مقابل دفع ثمنها. ويذكر أن مجلس الوزراء وافق على قانون تنظيم الغاز في 28 أكتوبر من العام الماضي، ويخضع حالياً لمراجعة مجلس الدولة.

في السوق، جنباً إلى جنب مع الهيئة المصرية العامة للغاز، سيتم إنشاء هيئات تنظيمية أخرى، كما سيتم السماح لمعاملات الترخيص باستخدام الهيئة التحكيمية للغاز دون تعبير مقابل دفع ثمنها. ويذكر أن مجلس الوزراء وافق على قانون تنظيم الغاز في 28 أكتوبر من العام الماضي، ويخضع حالياً لمراجعة مجلس الدولة.

في السوق، جنباً إلى جنب مع الهيئة المصرية العامة للغاز، سيتم إنشاء هيئات تنظيمية أخرى، كما سيتم السماح لمعاملات الترخيص باستخدام الهيئة التحكيمية للغاز دون تعبير مقابل دفع ثمنها. ويذكر أن مجلس الوزراء وافق على قانون تنظيم الغاز في 28 أكتوبر من العام الماضي، ويخضع حالياً لمراجعة مجلس الدولة.

